حول اللقاء الصحفي لدائرة المحاسبات

عقدت دائرة المحاسبات يوم 23 ماي 2013 لقاء صحفيا عرضت خلاله عديد الملاحظات المتعلّقة بتقريرها حول الرقابة على العمليات المالية للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات ، و قد تمّ توزيع ملف صحفي احتوى على وثيقة مكتوبة تضمّنت عدّة ملاحظات تناقلتها وسائل الإعلام . و نظرا لأنّه تمّ اقتطاع العديد منها و عدم مطابقتها أحيانا لما ورد في تقرير دائرة المحاسبات و نظرا لتداعيات هذا الأمر على الرأي العام أردنا من خلال هذا الجدول توضيح ما أمكن توضيحه.

ملاحظة الدائرة :

تخلّدت ديون بذمّة الهيئة بمبلغ 7,2 م.د أساسا لفائدة وزارة الدّفاع الوطني3،5 م.د وخزينة الدّولة 1،7م.د ومؤسّسة التلفزة التونسيّة 1م.د

تصويب الهيئة :

أدرجت الهيئة فاتورة التلفزة الوطنية ووزارة الدفاع الوطني في تقريرها المالي (وهي نفقات لم تكن مبرمجة أو مطالبة بخلاصها نظرا لطبيعتها المجانية), و لئن تم إدراج هاتين الفاتورتين فإن ذلك كان فقط بغاية تثمين مجهودات هاتين المؤسستين في مساندة العملية الانتخابيّة ودورهما في تحقيق المسار الانتقالي وهو مجهود وطني. هنا نتساءل هل ما تقوم به التلفزة الوطنية في تغطية أشغال المجلس الوطني التأسيسي أو مجهود الجيش الوطني بمناسبة العمل خارج الثكنات نظرا لحالة الطوارئ سنوات 2011 و2012 و2013 على غرار تأمين المراكز التجارية و المقرات الحكومية هل تمّت فوترته إلى هذه الأطراف؟ .(و قد تسلمت دائرة المحاسبات مراسلات موجهة من الهيئة إلى مؤسسة التلفزة التونسية في خصوص هذه المجانية)

أما بالنسبة لبقية الديون (لخزينة الدولة)فقد أبقت الهيئة على جزء من هذه الدّيون لتوفير قدر من السيولة و ذلك للإيفاء بتعهّداتها باعتبار عدم تولي الحكومة تمويل ميزانية الهيئة منذ أكتوبر 2011 باستثناء دفع مصاريف الهيئة لشهر فيفري 2013. ولو لم يتم اقتصاد هذا المبلغ لما أمكن الإبقاء على الهيئة مفتوحة إلى الآن.

أمّا ما تمّ تداوله من قِبل الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في إذاعة « MOSAIQUEFM » (MIDI SHOW 24/05/2013 au الدقيقة 38) من أكل حقّ الموظفين و وجود ديون متخلّدة بذمّة الهيئة تجاه الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مجانب للصحة و لا وجود لهذه الدّيون.

كما تحدّث عن "عجز في الميزانية" و الحال أنّ موارد الهيئة تمّ تنزيلها في شكل 3 تسبقات و آخرها كان في

أسبوع الإقتراع حيث أنّه لا يمكن الحديث عن " ميزانية" لأنّ موارد الهيئة كانت مجرّد تقديرات تتطوّر حسب التقدّم في المسار الإنتخابي و لم تُبنى على تجربة سابقة. و بالتالي لا يجب اعتمادها لقيس العجز أو الفوارق بين التقدير و الإنجاز و مؤاخذة الهيئة على ذلك.

ملاحظة الدائرة :

التصرّف في الموارد البشريّة: تأجير الأعوان

* بلغت أعباء الأعوان المنتدبين ما جملته 2,2 م.د بالنسبة إلى 478 عونا،

- استفادت الهيئة من خدمات أعوان عموميين ناهز عددهم 118 عونا تمّ وضعهم على ذمّتها وفاقت المبالغ التي صرفتها لهم 668,5 أ.د،
- بلغت كلفة السّاعات الإضافية التي تمّ صرفها لفائدة أعوان الهيئة والموضوعين على ذمّتها 787,2أ.د،
- تمّ إسناد ساعات إضافيّة لإطارات الهيئة ولفائدة الإطارات الموضوعين على ذمّتها رغم أنّ دليل الإجراءات الإداريّة والماليّة المعمول به لدى الهيئات الفرعيّة لا يخوّل لهم الحصول على مقابل بهذا العنوان.

تصويب الهيئة :

لقد أجرت الدائرة قراءة كميّة للتصرّف في الموارد البشرية تضمنت قيمة المنح والساعات الإضافية وكان من الأجدر أن تقيّم دور هذه الموارد البشرية في تحقيق النتيجة وإنجاح العملية الانتخابية.

إنّ اللجوء إلى نظام الساعات الإضافية حتّمته الظروف التي أحفّت بالعملية من ذلك عدم التوصل إلى التقدير المسبق للعدد اللازم من الموظفين وعدم قدرة المقرات المتوفرة لاستيعات عدد أكبر من الموظفين وتفاوت حاجة الهيئة لموظفين من فترة إلى أخرى، وبالتالي لم يكن من خيار آخر إلا العمل خارج التوقيت الإداري بنسب كبيرة وهو ما استوجب بالضرورة خلاص هذه الساعات الإضافية.

وكان من الأجدر مقاربة كلفة الساعات الإضافية بحجم الأعمال المنجزة.

كما تجدر الإشارة أنّ 72 % من الأعوان المنتدبين تقاضوا أجرا شهريا صافيا لا يتعدى 450 د.ت و 25,5 % من تقاضوا أجرا شهريا صافيا بين 451 و 900 د.ت.و ذلك خلافا لم نُسب إلى الهيئة من مبالغات في نفقات التأجير.

كما أنّ نظام التأجير في الهيئة يتميّز على ماهو معمول به في المؤسسات العمومية المشابهة كما يلي :

- ✓ *نظام عمل **48** ساعة في الأسبوع عوضا عن **40** ساعة*
- ✓ *عدم الإنتفاع **بمنحة الإنتاج***
- ✓ *عدم الإنتفاع **بمنحة الشهر 13** (13éme mois)*
- ✓ *عدم الإنتفاع **بالتأمين الجماعي***
- ✓ *الإنتفاع بإجازة **12** يوما في السنة عوضا عن **30** يوما*
- ✓ *حذف العطلة الأسبوعية لكامل موظفي و أعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل تاريخ إجراء الانتخابات بشهر ذلك نظرا لكثرة الأعمال و لقصر المدة.*

كما أنّ 40 % من المنح التي صُرِفت إلى الموضوعين على ذمّة الهيئة من موظفين لم تتعدى 400 د.ت شهريا و 38 % منها بين 401 و 700 د.ت.

*بعد هذه التوضيحات نتساءل هل الهيئة كانت "**يدُها مفتوحة**" كما ذُكِر في حصّة "MIDI SHOW"؟ أم هل كان عليها أن لا تعترف بالمجهودات و التضحيات التي قام بها موظفوها حتى لا تعتبر مسرفة؟*

ملاحظة الدائرة :

صرفت الهيئة لفائدة 3632 عونا أي ما يناهز 8,3 % من العوان منحا بقيمة 145 أ.د بعد يوم الاقتراع في حين أنّهم تخلّفوا عن المشاركة في ذلك اليوم وهو ما دفع الهيئات الفرعيّة إلى الاستعانة ب 2535 عونا آخرين لم يتلقّوا تكوينا في الغرض.

تصويب الهيئة :

إنّ تكوين الأعوان لا يعني بالضرورة توظيفهم الآلي يوم الإقتراع ذلك أنّه في بعض الحالات لم يتم الرضى عن بعضهم بناء على تقييم المكونين علاوة على ضرورة إزاحة بعض الأعوان بسبب معلومات ترد على الهيئة عن انتماءات حزبية. و بالتالي كان من الطبيعي تحمّل هذه الكلفة لتأمين يوم الإقتراع و إنجاح الإنتخابات.

ملاحظة الدائرة :

تولّت الهيئة بتاريخ 1 أكتوبر 2011 إبرام عقد تزوّد بقيمة 677 أ.د لشراء 25 ألف قارورة حبر انتخابي وهو ما يمكّن من مشاركة حوالي 15 مليون مقترع أي ما يمثّل حوالي ضعف عدد المقترعين المحتملين.

تصويب الهيئة :

تم ضبط الحاجيات من الحبر الانتخابي على أساس 12.000 مكتب اقتراع وبحساب قارورتي حبر لكل مكتب باعتبار أن القارورة تكفي لـ600 ناخب مع 1000 قارورة احتياط.

في حين أن الدائرة قامت بعمليّة حسابية 25.000 (قارورة) X 600 (ناخب) = 15 مليون ناخب والحال إنّ هذه الملاحظة **خاطئة** لعدّة أسباب:

- مكاتب الاقتراع بها مسجلين من 50 إلى 900 ناخب حسب تواجدها الجغرافي(ريف ، بلدية ، معتمدية)
- قارورة الحبر غير قابلة للتقسيم ولا يمكن تصوّر منح مكتب الاقتراع نصف قارورة أو كأس حبر مثلا أو تسخير عون يتنقل بقارورة حبر من مكتب إلى آخر لإضافة القليل من الحبر في القوارير الفارغة.

كما أنّه لا يمكن البحث عن اقتصاد بعض الآلاف من الدنانير مقابل مخاطر النقص في الحبر بالمكاتب.

ملاحظة الدائرة :

تولّت الهيئة المركزية والهيئات الفرعية كراء حوالي 400 سيارة بكلفة ناهزت 1,1 م.د.

تصويب الهيئة :

إنّ هذه الملاحظة تمّ اقتطاعها جزئيا من تقرير دائرة المحاسبات ممّا قد يؤدّي إلى لُبس في فهمها و يُفهم من هذه الملاحظة بعد اقتطاعها أنّ الهيئة اكترت 400 سيارة دون تحديد الفترة و ذلك مدّة كامل المسار الإنتخابي . و يُستنتج منها أنّه تمّ كراء 15 سيارة و وضعتها على ذمّة كل هيئة فرعية أي سيارة لكل عضو على كامل المسار الإنتخابي . في المقابل إنّ المعدّل العام الحقيقي لعدد السيارات المكتراة لكل هيئة فرعية يقدر بـ **4,46** سيارة طيلة الفترة الإنتخابية. و هذا معقول لأنّ مصالح الدولة لم توفّر السيارات الإدارية اللازمة بالعدد المطلوب. و هنا نتساءل أيضا لماذا يقع اقتطاع نصف إجابات الهيئة مما يفرغها من محتواها ؟هل أن ذلك مجرد سهو تكرر عدة مرات؟

ملاحظة الدائرة :

تمّت معاينة نقص في الأثاث المكتبي بقيمة 8 أ.د،

تصويب الهيئة :

النقص المسجّل في الأثاث راجع إلى تهشّم بعض المكاتب والكراسي وغيرها نتيجة اللجوء إلى نقلها من مقر إلى آخر تفاديا لشراء أثاث جديد عند كل حاجة وبمناسبة غلق بعض المقرات التي استرجعتها الدولة علاوة على تعرّض بعض الأثاث إلى عمليات سرقة.

ملاحظة الدائرة :

عاين المركز الوطني للإعلامية عند استرجاع المعدّات التي وضعها على ذمّة الهيئة لتجهيز مكاتب التّسجيل نقصا تمثّل في 205 حواسيب محمولة و 234 آلة قراءة ضوئية للتسجيل و 126 آلة طابعة،

تصويب الهيئة :

تمت إفادة فريق الرقابة في أكثر من مناسبة أنّ المركز الوطني للاعلامية قام باقتناء وتركيز المعدّات الاعلامية دون أن يتم تشريك الهيئة المركزية أو الهيئات الفرعية بتاتا وذلك على الأقل باعتبار أنّه **لم يتم بعث** هذه الهيئات بعدُ. فما بالك بالنسبة للمقرات المخصصة لها **والدليل على ذلك أنّ وصولات تسليم وتركيز المعدّات كانت ممضاة من قبل موظفي البلديات والولايات**. حيث أنّه عند الشروع في حملة تسجيل الناخبين في 11 جويلية 2011 لم تُركّز بعد الهيئات الفرعية. كما أنّ المركز الوطني للاعلامية تولى تنسيق عمليات استرجاع هذه المعدات بوسائله الخاصة.

وهو ما يثير الاستغراب بشأن خلفية الإصرار على الإبقاء على هذه الملاحظة رغم توضيح عدم وجود لأي مسؤولية للهيئة في هذه العملية.

كما أنّه كان من الأجدر لدائرة المحاسبات يوم الندوة الصحفية أن لا يقع اقتطاع هذه الملاحظة و مدّها منقوصة للصحفيين حيث أنّه بالرّجوع إلى الصفحة 62 من تقريرها نقرأ في الشطر الثاني من ملاحظتها " و تجدر الإشارة إلى أنّ عمليات تسليم هذه المعدات و استرجاعها لم يتمّ وفق إجراءات مضبوطة مسبقا بين جميع الأطراف المتدخّلة في هذه العملية.و يستوجب هذا الوضع تبرير هذا النقص و **تحديد المسؤوليات** ". و بالتالي إنّ القارئ عند اطلاعه على الشطر الثاني يتفطّن أنّه لم **يتحدّد بعدُ الطرف المسؤول عن هذا النقص.**

و بالتالي إن هذا الإقتطاع و الإكتفاء بتوزيع الشطر الأول من الملحوظة في الندوة الصحفية و الذي جعل من نشرها اقتناع الرأي العام أن مسؤولية هذا النقص تقع على الهيئة وحدها و بالتالي إنّ هذا يُعَدُّ تشويه للحقائق .

ملاحظة الدائرة :

وضعت وزارة التّربية على ذمّة الهيئات الفرعيّة معدّات إعلاميّة، وعند استرجاعها عاينت الوزارة نقص 32 حاسوبا محمولا و 37 حاسوبا ثابتا و 18 آلة طابعة ومكوّنات حواسيب بقيمة جملية قدرت ب 93 أ.د.

تصويب الهيئة :

تم التوضيح لفريق الرقابة في أكثر من مناسبة أنّ هذه الأرقام غير صحيحة ذلك أن النقص المسجّل هو في حدود 14 حاسوبا محمولا و 5 حاسوبا ثابتا و 6 آلة طابعة هي بالفعل **مفقودة** وقد تم تحرير محاضر في شأنها كما تمّ تدوينه في تقرير دائرة المحاسبات بالصفحة 62 خلافا للكميات التي تم ذكرها من قبل دائرة المحاسبات في الوثيقة الموزعة على الصحافيين ، أمّا بقية المعدات فهي **لدى الهيئة** في انتظار تسليمها لوزارة التربية وتحرير محضر نهائي في الغرض.

وهو ما يثير الاستغراب بشأن خلفية الإصرار على الإبقاء على هذه الملاحظة رغم عدم صحّتها.